السفير الأميركي يبحث إبقاء قوات من بلاده في كركوك

□ بغداد/ المدى

بحث السفير الاميركي في العراق جيمس جيفري مع مسؤولين في كركوك امكانية بقاء قوات اميركية في المحافظة.

جيفري الذي وصل الى كركوك امس في زيارة مفاجئة اجتمع خلالها بالمحافظ ورئيس مجلس المحافظة ونائب المحافظ، قال ان القنصلية الاميركية في كركوك سيتم افتتاحها بعد ايام.

من جهته رحّب محافظ كركوك نجم الدين كريم ببقاء قوات أميركية وفق الصيغة التي اتفقت عليها القوى السياسية في بغداد، فيما قال رئيس مجلس محافظة كركوك حسن توران ان مسألة بقاء قوات اميركية تقع ضمن صلاحية الحكومة المركزية ببغداد، مؤكداً انهم سيعملون بالقرارات الصادرة عن الحكومة في هذا الشأن.

الى ذلك أشارت الاطراف العربية الى ان الهدف الأساس من زيارة السفير الأميركي الى كركوك يتمثل في استطلاع مواقف الاطراف السياسية المختلفة حول مسألة بقاء القوات الاميركية، وقال عضو المجموعة العربية في مجلس محافظة كركوك محمد خليل الجبوري انهم أبلغوا الجانب الاميركي بضرورة تنفيذ الاتفاقات المبرمة مع الحكومة العراقية والانسحاب، وأشار الى انه حتى المناطق المتنازع عليها ليست بحاجة الى بقاء قوات اميركية.

مصادر رسمية لم تشأ الاعلان عن هويتها اكدت لإذاعة العراق الحر ان الجانبين الكردي والتركماني فضلا بقاء القوات الاميركية في هذه المرحلة، وان كركوك في حاجة ملحة لبقاء لمثل هذه القوات.

أعلنت قيادة شرطة كركوك، مطلع الاسبوع الحالي، عن مباشرتها بتطبيق خطة مشتركة لحماية القواعد العسكرية في المحافظة بعد زيادة استهدافها من قبل الجماعات المسلحة، مبيناً أن طائرات حربية متنوعة ستشارك في تنفيذ الخطة على مدار الساعة.وقال قائد شرطة المحافظة، اللواء جمال طاهر بكر، إن "القوات الأمنية في كركوك باشرت بتطبيق خطة مشتركة مع الجانب الأمريكي لحماية القواعد العسكرية من الهجمات الصاروخية والحد من الهجمات التي تقوم بها الجماعات المسلحة ضد القاعدة الجوية المشتركة في المدينة".

وأوضح بكر أن "ذلك يأتي بعد تزايد الهجمات بالصواريخ على القاعدة التي تتواجد فيها أيضا قوات الجيش العراقي والقوة الجوية العراقية"، مبينا أن "اتفاقاً تم مع الجانب الأميركي بهذا الشأن، وسيتضمن تمشيط مناطق كركوك بعامة وتلك التي تطلق منها الصواريخ بخاصة".

وتابع أن "أغلب الصواريخ التي يطلقها المسلحون تسقط على منازل الأهالي"، مشدداً على أن "قوات الشرطة في كركوك تعمل على توفير الأمن للجميع برغم سعي الجماعات الإرهابية لزعزعة استقرار المحافظة وأمنها". وشدد على ان "الخطة الجديدة تتضمن تأمين القاعدة المشتركة على مدار الساعة، خاصة ليلاً مع تحليق مكثف لمروحيات الأباشي والمقاتلات الحربية والطائرات بدون طيار في سماء كركوك تحسبا لوقوع هجمات صاروخية".

وشهدت كركوك، في التاسع من تشرين الأول الحالي، إطلاق تسعة صواريخ كاتيوشا، على قاعدة مطار كركوك جنوب المدينة، أو ما يعرف بـ"الحرية سابقا"، التي تتخذها القوات الأميركية والعراقية مقرا لها، ما أدى إلى إلحاق أضرار مادية بمروحيتين عراقيتين من نوع (سيزنا)، من دون وقوع خسائر بشرية.

الأديب: المجتثون من جامعة تكريت كانوا في الأجهزة القمعية

وزير التعليم يتهم سلفه بتلقيه ارشادات من حزب البعث

□ بغداد/ المدى

اتهم وزير التعليم العالي علي الأديب، الأربعاء، سلفه عبد ذياب العجيلي بأنه كان يدير الوزارة بإرشادات من قبل حزب البعث، وفي حين أكد أن الـ١٤٠ شخصا الذين تم إبعادهم من جامعة تكريت كانوا مشمولين بقانون المساءلة والعدالة، أشار الى أن رئيس الجامعة هو الذي رفع اسماءهم الى الوزارة لهذا الغرض.

وقال الأديب في تصريح لوكالة السومرية نيوز"، إن "الذين تمت إحالتهم على التقاعد من المنتسبين الى جامعة تكريت كانوا يعملون في الأجهزة القمعية السابقة الى حين سقوط النظام السابق، وتم تعيينهم في الجامعة بعد العام ٢٠٠٥ وأن القلة منهم تدريسيون، ولكن يعملون في أقسام وكليات انسانية خطرة مثل العلوم السياسية والتاريخ والآداب، اما الآخرون فهم مجرد موظفين".

وأضاف الأديب أن "وزير التعليم العالي السابق عبد ذياب العجيلي أعاد تعيين هؤلاء في الوزارة خلال فترة استيزاره، وكأنه كان يدير الوزارة بإرشادات من حزب البعث او رجال النظام السابق ولذلك قام بتعيينهم في تلك الفترة، ومعظم أوامر تعيينهم تمت في العام ٢٠٠٥ وما تلاه وحتى تسلمي الوزارة".

وشدد الأديب على أن "العجيلي قام بتعيين بعضهم في الأسبوع الأخير الذي سبق مغادرته المنصب، واحتسب خدمتهم في الأجهزة القمعية خدمة في التعليم العالي لأغراض العلاوة والترفيع والتقاعد، بالرغم من أن أوامر التعيين تعد مخالفة للقوانين".

وأكد وزير التعليم العالي أن هؤلاء "خاضعون الى قانون المساءلة والعدالة الذي يقضي بإحالتهم على التقاعد في حال لديهم خدمة تبلغ ١٥ عاما"، مؤكدا أنه "لم يتم اجتثاثهم، كما يصرّح البعض، بل أحيلوا للتقاعد وفق القانون، اما المشمولون بالمساءلة والعدالة من الذين يشغلون إدارات مثل إدارات العمادات أو الأقسام في الجامعة فقد تم تحويلهم الى تدريسيين".

ولفت الأديب الى أن "رئيس جامعة تكريت الذي يدعي أنه استقال من منصبه لأجلهم، هو الذي رفع اسماءهم الى الوزارة في وقت سابق، وحين دققناها مع هيئة المساءلة والعدالة تطابقت المعلومات الواردة عنهم"، مبينا أن "رئيس الجامعة أنا أقلته لوجود قضايا تحقيقية ومخالفات بحقه وقد رجاني في اللحظة الأخيرة كي أذكر أن الأمر بناء على طلبه ووافقت على ذلك، لكنه استثمرها في الاتجاه الآخر"، بحسب قوله.

ونفى الأديب أن "يكون المشمولون من أصحاب الكفاءات، كما ورد بتصريحات نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، بل هم موظفون عاديون في جامعة تكريت"، معتقدا أن "الهاشمي ربما سمع بأن هؤلاء من الكفاءات أو التدريسيين، وإذا وجد اسما واحدا من هؤلاء تم إبعاده عن التعليم العالي ولم يكن من المنتمين الى الأجهزة القمعية وتم تعيينه في الجامعة مؤخرا فليقدمه".

واتهم الأديب حزب البعث بـ"قيادة حملة سياسية بشأن هذا الموضوع للدفاع عن النظام السابق، وأن هناك مبالغ كبيرة مرصودة لهذا الغرض، وكنت على علم قبل أسبوع أن الحملة سيتم شنها في هذا الجانب وفي هذا التوقيت بالذات".

بالمقابل فأن رئيس لجنة التعليم النيابية عبد ذياب العجيلي قال في تصريح بثته فضائية السومرية نيوز "ان الوزارة كانت تدار في عهدنا من قبل الوزير وجميع الكوادر كلاً حسب تخصصه وليس هناك اي علاقة بحزب البعث".

اما عن موضوع تعيين الكيانات المنحلة قال العجيلي "هناك تعليمات من الامانة العامة لمجلس الوزراء منذ السنوات الماضية باستيعاب هذه الكيانات ومنتسبي الجيش السابق وفقاً للضوابط"، مشددا "لا توجد اي تعيينات خارجة عن الضوابط والقانون".

وتابع "هناك انتقائية في العمل بوجود اشخاص بعثيين كبار يعتمد عليهم الاديب في عمله وبالتالي لا تتعلق القضية بالمساءلة والعدالة انما الامر يتعلق بالولاءات للوزير المعني".

غير ان عضو اللجنة وليد الحلي ذكر، ، أن تسعة أعضاء من مجموع أعضاء اللجنة البالغ ١٣ عضوا يؤيدون إجراءات وزير التعليم العالي علي الأديب بتطبيق قرارات المساءلة والعدالة، معتبرا أن تلك الإجراءات "عين الحقيقة والصواب".

وقال الحلي "، إن "تسعة أعضاء من لجنة التعليم العالي متفقون بأن إجراءات وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب بتطبيق قرارات المساءلة والعدالة في الجامعات هو عين الحقيقة والصواب"، مشيرا إلى أن "قانون المساءلة والعدالة لا يسمح لأي شخص كان منتمياً إلى حزب البعث أن يكون عميدا أو رئيس جامعة".

وكان نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي دعا، أمس الثلاثاء الاول، لجنة التعليم العالي في البرلمان إلى تقديم استقالتها إذا عجزت عن إيقاف إجراءات اجتثاث ١٤٠ موظفاً وتدريسياً في جامعة تكريت، كما اتهم وزير التعليم العالي علي الأديب بملاحقة مواطنين صالحين لـ"مزاعم عفا عليها الزمن"، وأكد وجود اتجاهات لإضعاف المؤسسة التعليمية.

وأضاف الحلي أن "البعض يتكلم انه في حال إخراج هؤلاء من مناصبهم سيؤدي إلى انتكاس العلم وهو أمرغير صحيح"، مؤكدا أن "هناك كيانات سياسية لها وجود في الجامعات وتعمل بشكل سياسي تحت أغطية مختلفة".

وأوضح عضو لجنة التعليم العالي أن "المهتم بالعلم لا يملأ الجامعات بالبعثيين الذين يشوهون سمعة الناس، كما لا يكون عنصريا أو طائفيا ويهتم بقضيته السياسية"، لافتا إلى أن "اللجنة ترفض دخول السياسة والمحاصصة في الجانب العلمي".

بالمقابل، اتهمت الجبهة الوطنية للحوار الوطني التي يتزعمها نائب رئيس الوزراء صالح المطلك ، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والقيادي البارزفي حزب الدعوة علي الاديب بتنفيذ اجندة سياسية حزبية لاقصاء التدريسيين والاساتذة من الجامعات العراقية .

وقال الناطق باسم الجبهة والقيادي فيها مشعان السعدي لوكالة كردستان للانباء ن "هناك عملية حصاد ممنهج للاساتذه والتدريسيين الجامعيين وللعملية التعليمية في العراق تضاف الى عملية تهجير العقول التي حصلت في العام ٢٠٠٣ لكن هذه المرة بالاسلوب الرسمي".

واوضح السعدي ان "جميع الكتل السياسية اليوم تتحمل مسؤولية ما يقوم به وزير التعليم من عمليات اقصاء للكوادر العلمية في الجامعات العراقية "مبينا ان "جبهة الحوار تطالب الحكومة بالايقاف الفوري لهذه الممارسات وعلى مجلس النواب العمل على الغاء قرارات الاجتثاث لان جميعها تعد حججاً".

واضاف ان "الموضوع مليء بالعقد والاحقاد وهذا ما تقف ضده الجبهة "ملوحا ان "هذه مسألة سياسية وحزبية لاتزال عالقة بذهن وزير التعليم علي الاديب الذي يعد وزيراً للعراق وليس لحزب الدعوة الذي ينتمي اليه".

من اروقة احدى الجامعات العراقية... (أرشيف)

مصادر أمنية تشتكي: أحزاب وعشائر تقوم بمهام الحكومة في الجنوب

استمرار تهريب النفط وإطلاق سراح أغلب مروجي المخدرات بتدخل رسمي

انتقدت مصادر أمنية ما وصفتها بالسيطرة الكاملة لاحزاب وعشائر على الملف الامني في المحافظات الجنوبية، فيما قللت لجنة برلمانية من أهمية الموضوع، مشددة على ان الوضع هناك مسيطر عليه من قبل الأجهزة الامنية.

وقال مصدر امني رفيع المستوى في تصريح لـ"المدى"، ان الوضع في المحافظات الجنوبية بات شائكا فسيطرة الاحزاب واضحة على مفاصل الدولة وان اغلبها يمتلك مليشيات ترد على منتقدي هذه الاحزاب اما بالتهديد او التصفية الجسدية.

□ بغداد/ايناس طارق

وتابع المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه، ان هيبة الدولة في الجنوب تتلاشى، في ظل النفوذ العشائري والحزبي فالاحداث الامنية دائما ما تحل عبرها دون التوجه الى الاساليب المعتمدة قانونا، معربا عن اسفه لانه "اصبح من الصعب التمييز بين سكان المدينة الأصليين والدخلاء فأغلب الذين يقطنون الخارج دخلوا الى البلاد بطرق غير شرعية وعملوا على تأسيس احزاب مشبوهة في ظل عدم تشريع قانون ينظم العمل الحزبي والافتقار الى الجهات الرقابية التي تتابع عملها.

وكان مجلس محافظة ميسان أكد أن الحدود مع الجانب الإيراني شبه مفتوحة لمن هبّ ودب وبإمكان أي شخص المرور عبرها وبسهولة بمن في ذلك الجماعات المسلحة ومهرّبو المخدرات والأسلحة.

عضو المجلس، والقيادي الصدري، ميثم الفرطوسي قال في تصريح سابق لـ "المدى" أمس "إن الحدود شبه مفتوحة أمام كل من يودّ أن ينتقل بين العراق وإيران وبالتالي تكون الفرصة سانحة للجماعات المسلحة للدخول إلى البلاد وتجار المخدرات والأسلحة".

وبالرغم من تأكيدات رئيس اللجنة الامنية في مجلس محافظة البصرة علي غانم المالكي توقف عمليات تهريب النفط، والذي قال في تصريح خص به "المدى"، "ان القوات الامنية في البصرة حدت من هذه الظاهرة ولم يتبق اي اثر لهذه المجاميع التي عاثت بالارض فسادا"، الا ان المصدر نفى ذلك، وشدد على استمرار هذه العمليات وبتشجيع من الاحزاب المسيطرة على المشهد في المحافظات الجنوبية لاسيما البصرة فالكثير ممن يشترك في العملية السياسية يشجع على هذه العمليات".

واردف "هذا الامر ينسحب ايضا على محافظة ذي قار، وان الجهات الامنية في هذه المحافظات اتصلت بالحكومة الاتحادية لكنها اكدت على ضرورة ان تتخذ هذه المحافظات موقف الحياد وعدم التدخل في شؤون الاحزاب حتى لا تتكرر الصدامات التي حصلت في السنوات الماضية".

وفيما يتعلق بتهريب السيارات والاغنام قال المصدر ذاته "ان الامر يحدث تقريباً اسبوعياً في اكثر المحافظات الجنوبية التي تكون على تماس حدودي مباشر مع دول الجوار من حيث السماح بدخول البضائع المختلفة بشكل غير قانوني وقد تم القاء القبض على عدد من مهربي المخدرات في محافظة ذي قار والبصرة وتدخل عدد من رجال الاحزاب من اجل اطلاق سراحهم".

واشار المصدر في حديثه قائلاً:بكل صراحة نفس طرق التهريب السابقة التي كانت تستخدم قبل عام ٢٠٠٣ . كما أن نفس الشبكات التي كانت تتعامل مع المهربين القدامى هي الآن ولحد كبير منها تتعامل مع المهربين الجدد".

ومن جانب اخر، فأن لجنة الامن والدفاع النيابية قللت من اهمية هذه التصريحات، اذ قال عضو اللجنة النائب عمار طعمه في تصريح للمدى ان تدخل الاحزاب في تسيير امر المحافظات الجنوبية مبالغ به كثيرا ولا تتدخل في الاوضاع الامنية لان المؤسسات الامنية تمارس مهامها وفق خطط موضوعه لها من قبل الحكومة المركزية قد تشارك هذه الاحزاب في ترتيب بعض الاوضاع التي ليس لها علاقه بالامن وفق قانون المحافظات الخاص بمجلس المحافظات الذي له صلاحيات في ادارة شؤون كل محافظة". وكان الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الأسدي قد اعترف قبل نحو شهرين بوجود شبكات داخل القوى المسؤولة عن حماية الحدود تسهّل تهريب الأسلحة من بعض دول الجوار باتجاه العراق، وأكد القبض على عدد من موظفي الحكومة العسكريين والمدنيين عند الحدود الإيرانية العراقية في محافظة ميسان، إلا أن هذه التصريحات نقضها وكيل الوزارة لشؤون الإسناد الذي قال في تصريح سابق لـ"المدى" أمس "لم نمسك حتى اللحظة بجماعة مسلحة كبيرة عبرت الحدود بالرغم من وجود الحالات الفردية التي لا ترقى لمستوى الظاهرة التي يمكن أن يقال: إن الحدود العراقية ضعيفة إلى درجة كبيرة".

عناصر من الشرطة في مهمة امنية... أ.ف.ب

■ العراقية تنفي نيتها استبدال تميم

نفت القائمة العراقية، الانباء التي تحدثت عن نيته استبدال وزير التربية محمد تميم.

وقال النائب حيدر الملا إن "الأنباء التي تحدثت عن نية القائمة استبدال وزير التربية محمد تميم عارية عن الصحة"، معتبرا تلك الانباء "استهدافا للقائمة العراقية والمتميزين فيها".

وأضاف الملا أن "ما قدمه الوزير يعد قفزة نوعية في واقع الوزارة بعد أن كان واقعا مؤلما في عهد الوزير السابق"، مشيرا إلى أن "التغيير الذي حصل في وزارة التربية سواء كان على مستوى بناء المدارس أو الاهتمام بالطلبة أو توفير المستلزمات المدرسية تفتخر به العراقية"، لافتا إلى أن "الوزير الناجح يجب أن يُعضد ولكن على ما يبدو أن هناك أجندة خارجية لا تريد الخير للعراق وهي تحاول أن تستهدف النجاح".

■ لجنة فنية تتقصى ١٠ ملفات دفاعية

كشف عضو لجنة النزاهة النيابية خالد العلواني عن تشكيل لجنة فنية تتولى مراجعة [١٠] ملفات تتعلق بتسليح وتجهيز الجيش العراقي في وزارة الدفاع لورود معلومات عن حالات فساد تخللت هذه الملفات".

وقال لدينا معلومات عن وجود ملفات فساد في وزارة الدفاع فيما يخص ملفات تسليح وتجهيز الجيش العراقي".

واوضح العلواني أن" الملفات التي طالبت لجنة النزاهة بتدقيقها هي ملف عقد الطائرات الاوكرانية وملف عقد السفن البحرية وملف عقد المدرعات الباكستانية وملف الطائرات الفرنسية وملف عقد الهمرات وملف عقد الاسلحة الخفيفة الباكستانية وملف قنابر الهاون"مشيرا الى أن" وزارة الدفاع رفضت كشف هذه الملفات السرية إلا من قبل لجنة متخصصة لوجود معلومات فنية واستخبارية لا يمكن الاطلاع عليها من قبل الاخرين او ارسالها بالبريد".

■ الكتلة البيضاء تتهم الفرقاء بافتعال الأزمات

اعرب النائب عن كتلة العراقية البيضاء كاظم الشمري عن تشاؤمه في إمكانية حل الخلافات القائمة بين الكتل السياسية .

وقال الشمري في تصريح لوكالة كل العراق امس إن " الخلافات بين الكتل السياسية لم تشهد أي حلحلة رغم الاجتماعات بين تلك الكتل ولا تلوح في الأفق أية بوادر لانفراج الأزمة الراهنة بين تلك الكتل".

وأضاف ان " الكتل السياسية تجتهد في خلق الأزمات فيما بينها وتعمل على تعميق خلافاتها بدلا من محاولة تقريب وجهات النظر المختلفة حول العديد من المواضيع".

ودعا النائب عن الكتلة البيضاء " الكتل السياسية الى وضع نهاية لخلافاتها خدمة للشعب العراقي الذي هو بأمس الحاجة إلى رفع الأعباء عن كاهله كالبطالة وأزمة السكن والفقر المنتشر بين الكثير من أبنائه.